

تعمل جايا ميرثي (murthy@unhcr.org و jmurth@hotmail.com) منسقة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمجموعة الحماية في كينجو الجنوبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. هذا المقال مكتوب بصفة شخصية ولا يعبر بالضرورة عن آراء الأمم المتحدة.

السلام، مفصلة نقاط قوتهم الفردية وقدراتهم على بلوغ الحد الأعلى من استجابات الحماية. تعيين عاملين ماهرين وكفاء لقيادة مجموعة الحماية والجماعات القيادية في مجموعة الحماية.

تقوم اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وإدارة عمليات حفظ السلام بإنشاء مبادئ توجيهية تلخص كيفية تعاون مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والوكالات الرائدة للجماعات المحددة في مجموعة الحماية وبعثات حفظ

## تحديات الهجرة متعددة الأبعاد في شمال أفريقيا

يوهانس فان دير كلاو

وضع إطار إجرائي وتشريعي لقضايا اللاجئين وطالبي اللجوء، بالإضافة إلى بناء القدرات بين الشركاء في إدارة عملية اللجوء. علاوة على ذلك، يسعى مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين إلى عقد اتفاقات تقاسم الأعباء التي تعمل على زيادة الحلول بالنسبة للاجئين، بما في ذلك العودة الطوعية لوطنهم الأصلي (إذا سمحت الظروف) والاعتماد على الذات في الدولة المضيفة أو إعادة توطينهم في دولة ثالثة.

وفي المغرب، قام مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بوضع أسلوب متكامل لتحديد وضع اللاجئين والذي يقبل في الوقت الحالي حوالي ١٠٠ طلب للجوء شهرياً. وخلال عام ٢٠٠٦، عالج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ما يربو على ألف وسبعمئة طلب من طلبات اللجوء تمخضت عن الاعتراف بحوالي ٣٥٠ شخص كلاجئين. وثمة أسلوب مشابه يجري تطويره في الجزائر المجاورة حيث صرح مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في أواخر عام ٢٠٠٦ بأنه كان يتلقى حوالي مائة طلب من طلبات اللجوء شهرياً.

وقد أصبحت قضية اللجوء في دول المغرب العربي مرتبطة ارتباطاً معقداً مع حركات الهجرة القبلية والهجرة المخالفة للقانون التي تؤثر على المنطقة. وقد تقدم عدد كبير من المهاجرين الاقتصاديين إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين طالبين الحماية من الترحيل. لكن الوضع يتفاقم بحركة ثانية غير شرعية من اللاجئين وطالبي اللجوء القادمين من دول اللجوء الأولى لعدة أسباب في الغالب. هذا فضلاً عن ميل اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين الاقتصاديين وضحايا التهريب من إحدى دول المنشأ إلى الامتزاج. لذا يتطلب تطوير عملية لجوء فعالة وزهية أسلوباً متميزاً يأخذ بعين الاعتبار هذه التعقيدات.

بعد مواجهة ضوابط الحدود الأوروبية المشددة، وجدت أعداد متزايدة من اللاجئين وطالبي اللجوء الذين ينتمون إلى بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى نفسها مدفوعة نحو الشاطئ في شمال أفريقيا. وفي ظل انعدام هياكل اللجوء الفاعلة في الدول بالإضافة إلى عدد الحالات المتزايدة لطلب اللجوء، يعمل مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين على توطيد قدرات الحماية الإقليمية لا سيما في المغرب.

المدني الرامية إلى مساعدة اللاجئين وطالبي اللجوء. هذا فضلاً عن تقييمه لدور وسائل الإعلام في تغطية قضايا اللاجئين، وقد استهدف أخيراً توطيد التعاون بين الدول استجابة للأبعاد الإنسانية وأبعاد الحماية المتعلقة بالإقناذ والاعتراض في البحر.

ولم يتم تنفيذ المشروع إلا بشكل جزئي وبمعدل أبطأ مما هو متوقع وذلك بسبب انعدام الإجماع فيما بين دول المغرب العربي. وقد ظل رد الفعل الرسمي لهذه الحكومات حتى الآن هو أن طالبي اللجوء واللاجئين المسجلين مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين قد دخلوا أراضيها بطريقة مخالفة للقانون بعد بقائهم في ترانزيت دول أخرى حيث كان يمكنهم أو يتعين عليهم طلب اللجوء. وهم بذلك مخالفون للقانون، وتنفي الحكومات تعرض التزاماتها الدولية بحماية اللاجئين للخطر إذا ما قررت اعتقالهم أو ترحيلهم.

### تطوير عملية اللجوء

يتمثل الهدف الرئيسي لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بشمال أفريقيا خلال العامين القادمين في دعم الاستجابات الشاملة لإدارة الهجرة واللجوء مع الاحترام التام لمبادئ حقوق الإنسان والقائمة على التعاون مع أصحاب المصالح الدوليين والإقليميين والقوميين ذوي الصلة. ويرغب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في تقوية آليات الحماية المتعلقة باللاجئين وطالبي اللجوء عن طريق

لقد ظل عدد طالبي اللجوء الذين تقدموا إلى مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في شمال أفريقيا متواضعاً حتى عام ٢٠٠٤، وعلى أبعاد تقدير كان ضئيلاً في كل عام بكل دولة. بيد أن الأرقام تزايدت زيادة مطردة نتيجة العنف والصراع الدائر في عدد من بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى ونشاط مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ورؤيته الثابتة وقيام الدول الأوروبية بفرض المزيد من الضوابط الحدودية. ففي أوائل عام ٢٠٠٧، استضافت المغرب بصفة رسمية ٥٠٠ من اللاجئين و ١,٣٠٠ من طالبي اللجوء، بينما استضافت الجزائر ١٧٥ من اللاجئين و ٩٥٠ من طالبي اللجوء، كما استضافت ليبيا ٨٨٠ من اللاجئين و ٢,٠٠٠ من طالبي اللجوء، وكذلك تونس ٩٣ من اللاجئين و ٦٨ من طالبي اللجوء.<sup>١</sup>

وقد قرر الاتحاد الأوروبي رداً على ذلك تمويل برامج بناء القدرات في ميدان إدارة الهجرة وتقديم خدمات الحماية عن طريق الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني في شمال أفريقيا. وقد تعهد مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وعدد من شركاء المنظمات غير الحكومية بالمشروع الأول الذي هدف في الأساس إلى تحليل طبيعة وتوجهات حركات اللاجئين في تدفقات الهجرة المختلطة وردود فعل السياسة العامة، كما سعى أيضاً إلى تطوير آليات الحماية الأساسية في المنطقة عن طريق تعزيز طاقات التشغيل لمكاتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمؤسسات الحكومية ودعم جهود المجتمع

الابتدائية العامة. وبالتوازي، تقوم المنظمات غير الحكومية ومؤسسات التدريب بتوفير فصول تعليم اللغة العربية بينما يقوم مجتمع اللاجئين بتوفير فصول تكميلية في الثقافة واللغة والدين والعتادات الخاصة بدول اللاجئين الأصلية. بالإضافة إلى ذلك، يقوم مجتمع اللاجئين بتأسيس جمعياته الخاصة به للدفاع عن حقوق اللاجئين وطالبي اللجوء وتعزيز حمايتهم الاجتماعية والقانونية.

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، إلا إنه يبقى الكثير يتعين إنجازه لتوفير الحد الأدنى من الأمن القانوني والرفاهة الاقتصادية للاجئين في منطقة شمال أفريقيا. كما أن الوضع القانوني للاجئين وأوضاعهم المعيشية يظل محفوظاً بالمخاطر كما هو الحال بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين. لذا يظل من العسير إيجاد حلول دائمة للاجئين في المنطقة في ظل انعدام الالتزام بسياسة عامة واضحة والدعم الاجتماعي الكبير لقضية اللاجئين.

إن ثمة حاجة واضحة إلى عرض يتسم بالوعي والإيجابية والتوازن لقضية اللاجئين والمهاجرين في وسائل الإعلام بمنطقة شمال أفريقيا. ويقوم مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وشركائنا في المنظمات غير الحكومية بتطوير إستراتيجية اتصال تتضمن شرائح المجتمع المتنوعة بما في ذلك الشباب والنساء والمدارس والعاملين والنقابات. ومن الممكن أن يستفيد المختصين بوسائل الإعلام من التدريب والتحليل وتبادل المعلومات حول قضايا اللجوء واللاجئين.

### حماية اللاجئين في حركات الهجرة الكبيرة

نظراً لقدم اللاجئين وطالبي اللجوء إلى شمال أفريقيا في نطاق حركات الهجرة الكبيرة المخالفة للقانون، من الضروري أولاً وضع آليات يمكن عن طريقها تحديد هوية الأشخاص - في هذه الحركات - الذين هم في حاجة إلى الحماية الدولية؛ وحينئذ يمكن وضع ردود الفعل المناسبة. ولن تثمر الجهود الرامية إلى وضع عملية لجوء تتسم بالفعالية والنزاهة في مكانها المناسب إلا إذا أكملت التدابير المتعلقة بإيجاد الحلول لمجموعات الحركات غير المنتظمة الأخرى مثل المهاجرين الاقتصاديين أو ضحايا المهربين أو التجار. كما أن نظام اللجوء الناشئ سيتعرض لخطر إساءة الاستعمال من قبل الأشخاص دون إثبات أحقية الحماية الدولية.

وينبغي ألا يقتصر بناء قدرات الحماية على الحدود القومية نظراً لتأثر معظم دول شمال أفريقيا وبلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى تقريباً بالهجرة غير الشرعية مثل تأثر دول جنوب

منظمة الهجرة الدولية بالتعاون مع الحكومات المعنية. وتعمل عمليات العودة تلك على زيادة ثقة السلطات في نزاهة عملية اللجوء وإقناعها بدعم اللاجئين المعترف بهم في جهودهم التي يبذلونها من أجل الاعتماد على الذات.

### دعم عمليات الشراكة

شهد دعم مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لوضع عملية اللجوء في كل دولة من دول شمال أفريقيا في مكانها المناسب تقدماً باعاً على التشجيع في مجال التدريب ودعم المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. ففي المغرب، وبالشراكة مع المنظمات غير الحكومية القومية والدولية، قام مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بتنظيم دورات تدريبية في مجال القانون الدولي للاجئين واستخدام عناصر الحماية لقانون الهجرة القائم وتوفير الاستشارات القانونية والمساعدات الاجتماعية للاجئين وطالبي اللجوء.

وقد أبدت المنظمات غير الحكومية اهتماماً متزايداً بهذا التدريب وبناء القدرات على الرغم من إحجام البعض عن الدفاع عن اللاجئين كمجموعة متميزة مع الدفاع عن حقوق المهاجرين بوجه عام. لذا لا ترغب بعض المنظمات غير الحكومية في الاشتراك في الأنشطة الهادفة إلى البقاء طويل المدى للاجئين في المغرب، معلنة أنها لا ينبغي أن تساهم في وضع تعتبره نتيجة لسياسة الدول الأوروبية التي "تنسب" عملية اللجوء بها إلى دول شمال أفريقيا.

وعقب إجراء مشاورات أولية وأنشطة بناء القدرات، اشتركت المنظمات غير الحكومية تدريجياً في توفير الاستشارات القانونية والاجتماعية للاجئين وطالبي اللجوء والمساعدات المادية للحالات الضعيفة مثل ضحايا الصدمات والعنف الجنسي والأسر المعيشية التي تعيلها أنثى والقاصرين غير المصحوبين بذويهم. وتقوم منظمات الرعاية الاجتماعية بإدراج اللاجئين وطالبي اللجوء في برامج التعليم غير الرسمية وكذلك تسهيل وصول اللاجئين إلى الرعاية الطبية وبرامج الصحة العامة مثل منع فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز. هذا فضلاً عن قيامها بتوفير برامج الائتمانات متناهية الصغر وحوافز أخرى للاجئين لتمنحهم قدرماً من الاعتماد على الذات. وقد أصبح المحامون مستعدين على نحو متزايد للدفاع عن اللاجئين وطالبي اللجوء بشكل تطوعي أمام القضاء أو مساعدة اللاجئين على رفع الشكاوي إلى القضاء.

وقد حصل مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في المغرب على موافقة وزارة التعليم بقيد جميع أطفال اللاجئين وطالبي اللجوء في المدارس

ولم تضع أية دولة من دول منطقة المغرب العربي إطاراً قانونياً شاملاً أو أسلوباً فعالاً للتعامل مع قضايا اللجوء واللاجئين، أو تطور القدرات الإدارية والمؤسسية الضرورية لمواجهة تحديات الحماية على نحو فعال. وكأطراف موقعة في اتفاقية عام ١٩٥١ (مع وجود استثناء ملحوظ يتمثل في ليبيا)، فإنها تسمح لمكاتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بتحديد وضع اللاجئين، وإن كانت غالباً ما تطعن في النتائج. وفي المغرب، طلب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين من السلطات التصديق على قرارات تحديد وضع اللاجئين والسماح لهؤلاء اللاجئين بممارسة حقوقهم في الإقامة أو الوصول إلى الوظائف أو الأشكال المعيشية الأخرى والاستفادة من الخدمات الأساسية. كما حث مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين السلطات على وضع عملية لجوء فاعلة تديرها الإدارة العامة وتتضمن التسجيل والتوثيق والمعايير والإجراءات المتعلقة بتحديد وضع اللاجئين والإجراءات المقرر اتخاذها عقب القبول (الإقامة الشرعية والوصول إلى العمل والخدمات) أو الرفض (المساعدة على العودة بكرامة وأمان إلى الوطن).

### الحلول الدائمة

يعمل مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين على تشجيع قبول اللاجئين وإقامتهم في المنطقة عن طريق عقد اتفاقات تقاسم الأعباء مع كافة أصحاب المصالح وذلك كجزء من سعيه وراء إيجاد حلول دائمة، كما يدعم أيضاً بحث اللاجئين عن الاعتماد على الذات عن طريق تسهيل التدريب على المهارات المهنية وبرامج الائتمانات متناهية الصغر والأنشطة المدرة للدخل. ومع ذلك يجد حاملو شهادات اللجوء الصادرة عن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين صعوبة في كسب قوتهم طالما أن السلطات لا تعترف بقرارات تحديد وضع اللاجئين.

واستجابة لمخاوف الحماية الملحة، اقترح مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين إعادة توطين حصة قليلة من اللاجئين الضعفاء لدى دول أخرى - بما في ذلك دول أوروبا الجنوبية التي لم يتم تصنيفها حتى الآن كدول إعادة توطين.<sup>٢</sup>

بيد أن إعادة التوطين الطوعي إلى دول المنشأ يظل الحل الدائم المفضل بالنسبة للاجئين على الرغم من أن معظم هؤلاء في دول المغرب العربي هم رعايا ينتمون إلى دول لا تفضي فيها الأوضاع إلى أمل العودة (ساحل العاج وجمهورية الكونغو الديمقراطية). وفي حالة هؤلاء الذين تم رفض طلباتهم، يأمل مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في تسهيل عودتهم الآمنة والكرامة إلى أوطانهم، والتي تنسقها

يعمل جوهانس فان دير كلاو (vanderkl@unhcr.org) رئيساً لبعثة مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في الرباط. والآراء التي تم التعبير عنها في هذا المقال هي آراء خاصة بالمؤلف ولا تمثل بالضرورة آراء مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أو الأمم المتحدة.

١. لا تتضمن هذه الأرقام اللاجئين الفلسطينيين في ليبيا والجزائر أو اللاجئين غرب الصحراء الكبرى في مخيمات تندوف بالجزائر.
٢. قبلت أسبانيا والبرتغال حوالي ٢٠ حالة تم إعادة توطينهم من المغرب في أوائل عام ٢٠٠٦.
٣. متاح باللغة الإنجليزية والفرنسية في هذا الرابط: [www.unhcr.org/migration](http://www.unhcr.org/migration)

الهجرة المختلطة.<sup>٢</sup> وتعرض هذه الخطة إطاراً يمكن فيه لكافة الأطراف المعنية دعم جهود بناء قدرات الحماية ومواجهة تحديات الهجرة متعددة الأبعاد التي تواجه منطقة شمال أفريقيا. وفي حقيقة الأمر، لا يمثل اللجوء المشكلة في هذه المنطقة وإنما تتجسد المشكلة في الهجرة غير القانونية، حيث إن عدد اللاجئين وطالبي اللجوء النازحين بشكل قسري يعتبر متوازماً مقارنة بالتدفقات الكبيرة للأشخاص المهاجرين بطريقة غير قانونية بحثاً عن حياة أفضل. ومن الضروري بذل جهود جماعية تتضمن كافة أصحاب المصالح المعنية لضمان الإدارة المناسبة لتدفقات اللاجئين وإنصاف التقليد المتمتع بقداسة القدم لحماية اللاجئين في المنطقة وإيوائهم.

أوروبا. كما ينبغي أن تقوم ردود فعل السياسة على التعاون بين دول المنشأ والترانزيت والمقصد بما في ذلك التعاون في مسائل الحماية والاعتراض في البحر. ونظراً لأن الجهود المبذولة لوضع آليات الحماية في موضعها المناسب في إحدى الدول لا تكملها الأنشطة المماثلة في الدول المجاورة، تكون النتيجة حركة ثانوية غير قانونية وضغط غير مرحب به على النظم الناشئة.

إنه يتعين إدارة اللجوء بأسلوب مناسب كجزء من إطار شامل يعالج التحديات الرئيسية للهجرة غير القانونية. وقد اقترح مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لهذا الغرض خطة عمل تحوي عشر نقاط لمعالجة الضروريات الحتمية للحماية في نطاق حركات